الاتحاد الأوروبي والأزمة السورية

"في العام الثالث عشر منذ قمع النظام السوري بعنف التظاهرات السلمية ومتسببًا في صراع عنيف لا يزال مستمرًا حتى يومنا هذا، فإننا لم ننس الشعب السوري. إننا نؤمن بضرورة حل الأزمة السورية حتى يتمكن الشعب السوري مرة أخرى من العيش بسلام واستقرار

في مؤتمر بروكسل السابع لسوريا، يجب على المجتمع الدولي بأسره مضاعفة جهوده للضغط على النظام السوري لوقف انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي والالتزام بحوار سياسي يفضي إلى حل سياسي، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ وبدعم كامل للمبعوث الخاص غير بيدرسن

سيواصل الاتحاد الأوروبي دعم جميع السوريين واللاجئين والدول المضيفة حتى يتم التوصل إلى حل سياسي دائم وشامل

جوزيب بوريل

الممثل الأعلى للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية

نائب رئيس المفوضية

يصادف 15 آذار/مارس 2023 مرور 12 عامًا على بدء الصراع في سوريا. يستمر العنف في جميع أنحاء البلاد دون تقدم يُذكر نحو حل مستدام للصراع، بينما أدى الزلزال الأخير إلى تفاقم معاناة الشعب السوري؛ حيث كانت الاحتياجات الإنسانية في أعلى مستوياتها بالفعل منذ بدء الأزمة. يعيش أكثر من 90 في المائة من البلاد تحت خط الفقر؛ حيث يحول الفساد وسوء الإدارة وتشغيل اقتصاد الحرب - فضلاً عن انتهاكات حقوق الإنسان المنتشرة - دون أي نوع من الانتعاش الحقيقي. المطلوب هو حل سياسي شامل ليتمكن الشعب السوري من بناء مستقبل سلمي

يؤمن الاتحاد الأوروبي إيمانًا راسخًا بأن الحل السياسي الموثوق، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم 2254 وبيان جنيف لعام 2012، هو وحده الذي سيضمن مستقبل سلمي واستقرار مستدام لسوريا والمنطقة

يواصل الاتحاد الأوروبي دعمه للحوار الشامل في جنيف ذو المصداقية والذي تقوده سوريا ويملكه السوريون، والذي تتوسط فيه الأمم المتحدة، باعتباره الطريق الوحيد لحل سياسي حقيقي ومستقبل سلمي ومزدهر للشعب السوريلا يزال الاتحاد الأوروبي يعمل مع شركاء إقليميين ودوليين ومع المجتمع المدني السوري لدعم عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة.

ويواصل الاتحاد الأوروبي أيضًا تقديم مجموعة من المساعدات للسكان السوريين، وكذلك للاجئين والمجتمعات التي تستضيفهم في البلدان المجاورة

لقد تسبب الصراع في أزمة نزوح ضخمة. وقد أظهرت تركيا ولبنان والأردن على وجه الخصوص، وكذلك مصر والعراق، تضامنًا استثنائيًا على مدى أكثر من عقد تجاه ما لا يقل عن 5.7 مليون لاجئ مسجل من سوريا. ولا يزال اللاجئون السوريون بحاجة إلى الدعم من أجل المساعدة في تلبية الاحتياجات المتزايدة ليس فقط للاجئين، ولكن المجتمعات التي تستضيفهم

يدعم الاتحاد الأوروبي اللاجئين السوريين وتطلعاتهم للعيش بأمان في بلدهم. فالحق في العودة الآمنة والطوعية والكريمة هو حق للاجئين والنازحين داخليا، على أساس فردي وليس جماعي. كذلك يجب أن يتمكن اللاجئون والنازحون من العودة إلى مواطنهم الأصلية بأمان وكرامة وطواعية. كما يدعم الاتحاد الأوروبي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في مطالبتها بأن تكون هذه الشروط متوفرة قبل أن تستمر عمليات العودة المنظمة بدعم من المجتمع الدولي: يجب أن تتمكن المفوضية والمنظمات الإنسانية الأخرى المفوضة من الوصول إلى كامل أراضي سوريا، من أجل مراقبة ظروف العودة وتقييم

1 - اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 2254 بالإجماع في 18 كانون اول/ يناير 2015. وهو يدعو إلى وقف إطلاق النار على مستوى القطر، ووصول المساعدات الإنسانية دون معيقات، وتسوية سياسية في سوريا

2 - صدر بيان جنيف في 30 حزيران/يونيو 2012 بعد اجتماع مجموعة العمل من أجل سوريا، التي تدعمها الأمم المتحدة. ووضعت خطة من ست نقاط تهدف إلى وقف العنف وتحريك الجانبين نحو تسوية سياسية. تمت المصادقة عليه بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2118/2013

الاحتياجات بشكل مستقل وتقديم الخدمات للجميع على أساس الحاجة فقط

حتى يتم توفير الظروف المناسبة، من الضروري الحفاظ على مساحات اللجوء في البلدان المضيفة ومواصلة تعزيز صمود اللاجئين والمجتمعات التي تستضيفهم. ومن ثم يواصل الاتحاد الأوروبي إظهار تضامنه مع البلدان المستضيفة للاجئين ودعمها لها. كذلك فإن مساعدة الاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية تساعد اللاجئين السوريين والشعب التركي واللبناني والأردني، من خلال المساعدة في خلق فرص عمل وتحسين البنية التحتية مثل المدارس والخدمات الصحية ومعالجة المياه وإمداداتها

سيكون الاتحاد الأوروبي على استعداد للمساعدة في إعادة إعمار سوريا فقط بمجرد البدء الحازم لانتقال سياسي متكامل وحقيقي وشامل، ويكون متفاوض عليه من قبل الأطراف السورية على أساس قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2254 وبيان جنيف لعام 2012

إن موقف الاتحاد الأوروبي هو أن المساءلة والعدالة لضحايا الجرائم الفظيعة التي ارتكبت خلال الصراع ستكون ضرورية لبناء مستقبل سلمي للشعب السوري. سيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الجهود، لا سيما من قبل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة الخاصة بسوريا ولجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، لجمع الأدلة بهدف اتخاذ إجراءات قانونية في المستقبل. وفي غياب الإجراءات القضائية الدولية، فإن محاكمة جرائم الحرب والجرائم الخطيرة الأخرى الخاضعة للولاية القضائية الوطنية، الجارية الآن في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تشكل مساهمة حاسمة في تأمين العدالة لسوريا رحب الاتحاد الأوروبي بإصدار الأمين العام للأمم المتحدة في آب/أغسطس 2022 تقريرًا عن الأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية. يوجد في سوريا واحد من أكبر أعداد المحتجزين والمختطفين والمفقودين في العالم. ويقترح تقرير الأمين العام إنشاء مؤسسة جديدة مكرسة لتوضيح مصيرهم وأماكن وجودهم وتقديم الدعم للضحايا والناجين وأسر المفقودين. والاتحاد الأوروبي على استعداد للنظر في سبل دعم الآلية الجديدة

عقوبات الاتحاد الأوروبي

منذ عام 2011، فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات مستهدفة على نظام الأسد وداعميه، ردًا على القمع العنيف للسكان المدنيين. تسعى عقوبات الاتحاد الأوروبي إلى إحداث تغيير في سياسة النظام أو سلوكه. في حالة سوريا، تعتبر العقوبات إشارة واضحة على عدم قبول الاتحاد الأوروبي للسياسات القمعية للنظام، بما في ذلك مصادرة الأراضي لأغراض سياسية، ولإنتاج واستخدام الأسلحة الكيماوية. وهي تهدف إلى المساعدة في إقناع النظام السوري بالمشاركة في مفاوضات للتوصل إلى تسوية سياسية دائمة للأزمة السورية بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254

تستهدف عقوبات الاتحاد الأوروبي في ضوء الوضع في سوريا بشكل أساسي أفرادًا وكيانات محددين. ويفرض الاتحاد الأوروبي حظرًا على السفر وتجميدًا للأصول على 322 فردًا و81 كيانًا (شركات ومنظمات) مسؤولة بشكل مباشر عن القمع العنيف للسكان المدنيين. لا يجوز لأي من هؤلاء الأشخاص أو المنظمات الوصول إلى الاتحاد الأوروبي، كما يتم تجميد أصولهم في الاتحاد الأوروبي. وقبل شهرين فقط، تم توسيع القائمة مرة أخرى لتشمل الأفراد والكيانات المسؤولة عن تجارة المخدرات، ولا سيما الكبتاغون، الذي يثري الدائرة الداخلية للنظام ويزودها بالإيرادات للحفاظ على سياساته القمعية. ويفرض الاتحاد الأوروبي أيضًا تدابير اقتصادية معينة تتعلق بقطاعات محددة، مصممة للتأثير على النظام مع تقليل أي آثار سلبية محتملة على السكان المدنيين

إن عقوبات الاتحاد الأوروبي محددة الهدف، ومصممة أيضًا لتجنب إعاقة تقديم المساعدة الإنسانية إلى أي جزء من البلاد. كما أنها لا تحظر تصدير الاتحاد الأوروبي للمواد الغذائية أو الأدوية أو المعدات الطبية إلى سوريا، أو استهداف نظام الرعاية الصحية في سوريا بأي شكل من الأشكال. فالنظام في دمشق هو المسؤول عن معاناة الشعب السوري وليس نظام العقوبات

كيف يساعد الاتحاد الأوروبي؟

تعزيز منظمات المجتمع المدني السوري التي تقدم دعمًا مجتمعيًا للسكان، وتنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير: يجب أن يكون السوريون آمنين وأحرار وقادرين على العيش بكرامة في **بلدهم**

دعم المفاوضات بين الأطراف السورية بوساطة الأمم المتحدة من أجل انتقال سياسي حقيقي

إنقاذ الأرواح من خلال تلبية الاحتياجات الإنسانية للفئات الأكثر ضعفًا في جميع أنحاء سوريا وفي المنطقة

دعم **صمود السكان والمجتمع في سوريا** واللاجئين في الدول المجاورة و**المجتمعات والدول التي تستضيفهم**

تعزيز المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وتحقيق العدالة للمحتجزين وللمفقودين وعائلاتهم، **والمحاسبة** على جرائم الحرب

30 مليار يورو

منذ بدء الصراع في عام 2011، حشد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أكثر من 30 مليار يورو لمساعدة المتضررين من الحرب السورية. وهذا يجعل الاتحاد الأوروبي مجتمعًا أكبر مزود للمساعدات الدولية استجابة للأزمة السورية؛ حيث يقدم المساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار والصمود داخل سوريا وفي البلدان المجاورة

مؤتمر بروكسل السابع حول «دعم مستقبل سوريا والمنطقة»، 14-15 حزيران/يونيو 2023

الهدف الأشمل لمؤتمرات بروكسل هو دعم الشعب السوري داخل سوريا وفي جميع أنحاء المنطقة، وحشد المجتمع الدولي لدعم حل سياسي دائم للأزمة السورية، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254. كما كان الحال في المؤتمرات الستة السابقة، سيتناول المشاركون أهم القضايا الإنسانية وقضايا الصمود التي تؤثر على الشعب السوري والبلدان المجاورة التي تستضيف الأشخاص النازحين قسرًا من سوريا. كذلك سيجدد المؤتمر دعم المجتمع الدولي السياسي والمالي لجيران سوريا، ولا سيما تركيا ولبنان والأردن ومصر والعراق. وسيكون مؤتمر بروكسل السابع الفعالية الرئيسية لتقديم التعهدات لسوريا والمنطقة في عام 2023. وكما في السنوات السابقة، يوفر المؤتمر أيضًا منصة للحوار مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية النشطة في سوريا والمنطقة في الأسابيع التي تسبق المؤتمر - من خلال استطلاع عبر الإنترنت ومناقشات هادفة مع الشركاء المحليين للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في سوريا والمنطقة - وكذلك من خلال يوم الحوار نفسه، في 14 حزيران/يونيو

#SyriaConf2023

دعم مستقبل سوريا والمنطقة
مؤتمر بروكسل السابع | ١٤-١٥ حزيران/ يونيو ٢٠٢٣